

## منهج العربية في التعبير عن العدد

### Expressing Numbers in The Arabic Language Kaedah Mengungkap Nombor Menurut Bahasa Arab

صالح محبوب محمد التنقاري\*

#### مستخلص البحث

سعى هذا البحث من خلال المنهج الوصفي الاستقرائي إلى تبيان المنهج الذي سلكته اللغة العربية للتعبير عن العدد، وقد بين البحث رسوخ فكرة أن يأتي المفرد أولاً عند القدامى ثم يأتي المثنى، والجمع بأنواعه وفقاً للترتيب السابق. ومن سعة العربية التعبير بالمفرد عن الجمع، وقد احتفظت العربية بالمثنى بوصفه مرحلة أولى للجمع، وقد يخرج المثنى عن أصله فيدل على المفرد. أما الجمع فقد ثبت أنه شريك المثنى من جهة الجمع والضّم، ويختلف عنه في الكمية والمقدار. وللجمع نوعان: جمع صحيح، وجمع تكسير. وتوصل البحث إلى نتائج من أهمها: سلامة تصنيف القدامى الاسم إلى مفرد، ومثنى، وجمع، وصلاحيّة الجمع السالم بنوعيه للقليل والكثير وفقاً للسياق الذي ورد فيه، أما استخدام جمع القلة موضع جمع الكثرة أو العكس فهو من قبيل المجاز. الكلمات الأساسية: العدد، المفرد، المثنى، جمع صحيح، جمع تكسير.

#### Abstract

This study has attempted to bring to light the modes of expressing numbers in the Arabic language by applying a descriptive and inductive method. It has shown the deep-rootedness among ancient Arabs of the sequence of the singular (*mufrad*), the dual (*muthannā*) and the plural (*jam'*) in its different kinds. An aspect of the richness of the Arabic language is to express the plural by the singular and assigning the dual a middle position between the singular and the plural, though the dual may also denote the singular. It has also been shown that one common feature

\* أستاذ مساعد بمركز اللغات، ويشغل حالياً منصب نائب عميد مركز اللغات لشؤون الطلاب، الجامعة الإسلامية

العالمية بماليزيا، البريد الإلكتروني: salihtingari@iium.edu.my أو salihtingari2003@yahoo.com

between the plural and the dual is to combine and conjoin, yet it differs from it in terms of quantity. The plural has two forms: sound plural and broken plural. Of the findings arrived at in this study is the soundness of classical categorization nouns into singular, dual and plural and the suitability of the plural (together with its varieties) for both fewness and multitude according to the context. The use of fewness plural in place of multitude plural and vice-versa is a matter of allegory.

**Key words:** Numbers, singular, plural, dual, sound plural, broken plural..

### Abstrak

Kajian ini bertujuan untuk menerangkan kaedah mengungkap nombor dalam bahasa Arab dengan menggunakan kaedah deskriptif dan induktif. Ia menunjukkan ada asas yang mendalam di kalangan orang Arab kuno tentang urutan tunggal (*mufrad*), dwi (*muthanna*) dan jamak (*jam'*) dengan jenis yang berbeza. Satu aspek kekayaan bahasa Arab ialah ia dapat menyatakan jamak dengan mengungkapkan kedudukan tunggal dan meletakan yang kedua atau dwi antara tunggal dan jamak, walaupun dwi juga boleh menandakan tunggal. Ia juga menunjukkan bahawa salah satu ciri yang sama antara jamak dan dwi ialah dengan menggabung dan mengumpulkan, walaupun ia berbeza daripada segi kuantiti. Jamak mempunyai dua bentuk: jamak sekata dan jamak tak sekata. Dapatan kajian menunjukkan bahawa pengelasan klasik terhadap nama-nama kepada tunggal, dwi dan jamak adalah betul, dan kesesuaian bentuk jamak (beserta dengan jenis-jenisnya) untuk jumlah yang sedikit dan juga banyak mengikut konteksnya. Penggunaan bentuk jamak bagi jumlah sedikit di kedudukan jamak yang banyak dan sebaliknya termasuk dalam aspek simbolik.

**Kata Kunci:** Nombor-nombor, tunggal, dwi, jamak sekata dan jamak tak sekata.

### تمهيد

يُعَدُّ العدد من الظواهر اللغوية المعقدة في اللغة العربية، فعلى الرغم من وجود ثلاثة أنواع للتعبير عن الاسم مفرداً، ومثنى، وجمعاً إلا أن القارئ يجد خروقات كثيرة لهذه القاعدة، فقد يُعبَّر بالمفرد عن الجمع، أو بالجمع عن المفرد. ويزداد القارئ حيرة إذا ما قارن بين العدد وتمييزه، فالأعداد من 3-10 تميزها جمع مجرور بالإضافة، والأعداد من 11-99 تميزها مفرد منصوب، والأعداد من 100 ومضاعفاتها تميزها مفرد مجرور. فضلاً عن ذلك يجد المتأمل أن النحاة يتحدثون عن القلة والكثرة في الجمع، وقد اجتهدوا في وضع ضوابط لذلك، ومع هذا الاجتهاد لم تصمد قواعدهم إذ وُجِدَتْ نصوص كثيرة قرآنية، وشعرية تُخالف مقولة القلة والكثرة.

انطلاقاً مما تقدم رأى الباحث أن يُلقى الضوء على ظاهرة العدد في العربية من خلال المنهج الوصفي الاستقرائي للإجابة عن السؤال الرئيس للبحث إلى أي مدى وفقت اللغة العربية في التعبير عن العدد؟ ويهدف البحث إلى توضيح مدى سلامة التقعيد الذي وضعه القدامى لظاهرة العدد، فضلاً عن الردّ على بعض المقولات التي أرادت النيل من هذا التقعيد بإثارة تساؤلات بعد ما وقفوا على بعض النصوص التي تخالف ما وضعه القدامى، والردّ—أيضاً—على بعض آراء المستشرقين التي سعت إلى وسّم العربية بالتخلف، لا لشيء إلا بسبب احتفاظها بصيغة المثنى.

وقد اشتمل البحث على ثلاثة أقسام أولها للمفرد، وثانيها للمثنى، وثالثها للجمع، ثم أعقبنا ذلك بنتائج البحث، والمراجع التي اعتمدنا عليها .

## 1- المفرد

انطلق النحاة القدامى من فكرة أسبقية المفرد للجمع، قال سيبويه: "علم أن الواحد أشدّ تمكناً؛ لأن الواحد أول"<sup>1</sup>، لذا عند تقسيمهم للاسم بدأوا بالمفرد، ثم المثنى، وأخيراً الجمع. لم يختلف النحاة حول دلالة المفرد، إذ حدّوه بأنّه ما دلّ على واحد أو واحدة، مثل: رجل وامرأة، أو هو ما ليس مثنى، ولا مجموعاً، ولا ملحقاً بهما.<sup>2</sup> ويخترم هذا التعريف ورود بعض الألفاظ بصيغة واحدة للمفرد والجمع. وقد عقد له سيبويه باباً بعنوان: "هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وزود، إلا أن لفظه من لفظ واحده..."<sup>3</sup>، وقد اصطلاح

<sup>1</sup> انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الشهير بسبويه (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2، 1402هـ/1982م)، ج1، ص22. وابن الأنباري، أسرار العربية، ص48 و49. وابن جني، علل التنبيه، تحقيق: صبيح التميمي (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د. ط، 1411هـ/1992م)، ص52.

<sup>2</sup> الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: مصطفى عبد العزيز (القاهرة: د.ن.، د.ط.، 1418هـ/1998م)، ص52.

<sup>3</sup> سيبويه، الكتاب، ج3، ص624.



<p>2 - اسم الجمع يوصف بالمفرد والجمع. قال تعالى: <sup>1</sup> ﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا<sup>2</sup> مَعَكَ ﴾ (النساء: 102). وقال: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ (الشعراء: 54).</p>	<p>2 - المفرد يوصف بصفة مفردة تطابقه تذكيراً وتأنيثاً. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ: أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (التغابن: 15). وقال جلاله: ﴿فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴾ (الحاقة: 22).</p>
<p>3 - اسم الجمع في الغالب يؤنث له الفعل، وقد يُذكر. قال تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا ﴾ (الأعراف: 38). وقال: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ: لَا تَفْرَحْ ﴾ (القصص: 76).</p>	<p>3 - المفرد لا يؤنث له الفعل، إلا إذا كان مؤنثاً. قال تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ (الزلزلة: 1).</p>

يُتضح من الجدول السابق أنّ هنالك بوئاً شاسعاً بين المفرد، واسم الجمع، الأمر الذي يؤكد سلامة ما قرره النحاة القدامى من أنّ المفرد سابق على المثنى والجمع، وهي حقيقة تتماشى ومنطق الأشياء، فالمفرد يأتي أولاً، ثم يُتحرك منه للمثنى أو الجمع بزيادة، أو نقص، أو تغيير في الحركات... وإذا وُجِدَت ألفاظٌ لا تخضع لهذه القاعدة، فهذا أمر طبيعيٌّ، لأنّ قواعد اللغة تصاغ على الكثرة الغالبة لا على الشواذ، وهو أمرٌ ملاحظٌ في معظم الظواهر اللغويّة. ففي جمع التكسير مثلاً: الأصل في الصفات أن لا تكسر، وذلك لسببين: أولهما: مشابقتها للفعل، وثانيهما: عملها عمل الفعل. ولعلمهم استغنوا عن تكسيرها بجمع السلامة، ولكن مع ذلك كسروا بعض الصفات؛ لأنها أحياناً تقوم مقام الموصوف فكسروا (شَيْخ) على (شَيْخَةٍ)، و(صَعْب) على (صِعَاب).<sup>3</sup>

ومما يدلُّ على رسوخ فكرة أنّ المفرد أولاً عند النحاة القدامى أن إعرابه أي المفرد يتمُّ بالحركات بينما إعراب المثنى، وجمع السلامة بالحروف. وهي ما أطلقوا

<sup>3</sup> الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص116 و117.

عليها اسم "العلامات الفرعية"<sup>1</sup>، مما يدلُّ على أنَّ المثني، والجمع مرحلتان تاليتان للمفرد. وأسبقيَّة المفرد تنسجم مع قولتهم: زيادة المعنى تتطلَّب زيادة في المبنى. وهذا متحقِّق في الجمع السَّالم، وإن كان غير مطَّرد في جمع التكسير.<sup>2</sup>

أما قول كارل بروكلمان: "وقد نشأ الجمع في اللُّغات الهندو أوروبية من مفرد هو اسم الجمع، وكذلك نشأت الجموع السامية أيضًا من مثل هذا المفرد".<sup>3</sup> فهو قياسٌ وقع في غير موضعه إذا صدق على اللُّغات الهندو أوروبية، فلا يمكن جرُّه على اللُّغات السامية، وخاصَّة اللُّغة العربيَّة التي جرَّت الكثرة الغالبة من مفرداتها على ما تصوَّره نحاة العرب لتقسيم الاسم من حيث العدد إلى مفرد، ومثني، وجمع.

وقد ذكَّرَ برجشتراسر (Bergstrasser) أنَّ أصل جمع التكسير هو ما أسماه باسم الجملة (Collective) وليس المفرد بأصل له، وهو رأيٌ يعوزه الدليل.<sup>4</sup> ومن عجب أنَّ هذا القول أخذ به بعض الباحثين المحدثين، ولكي يدعم القول طفق يبحث عن أدلة له فقال: "... وتقدونا هذه الحقيقة إلى تلك المرحلة في تاريخ اللُّغة التي لم تكن فيها صيغ الجمع، وأوزانه قد وجدت، أو استقرَّت بعد، وأنَّ المعنى كان هو وحده الفارق بين اللفظ الواحد الذي يصحُّ أن يكون مفرداً مرَّةً، وجمعاً أخرى".<sup>5</sup> وما قالتها الباحثة يُعدُّ ضرباً من التخمين والظن، وإن الظنَّ لا يغني عن الحق.

<sup>1</sup> ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد خفاجي (القاهرة: مطبعة الشعب، د. ت)، ص49.

<sup>2</sup> عبادة، محمد إبراهيم، أسماء الجموع في القرآن الكريم، منشأة المعارف (الإسكندرية: د. ط، 1408هـ/1988م)، ص5.

<sup>3</sup> انظر: بروكلمان، كارل، فقه اللُّغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض (الرياض: 1397هـ/1977م)، ص96. وعبادة، محمد إبراهيم عبادة، أسماء الجموع في القرآن الكريم (الإسكندرية: منشأة المعارف، د. ط، 1408هـ/1988م)، ص31.

<sup>4</sup> برجشتراسر، التطوُّر النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، 1402هـ/1982م، ص106-107.

<sup>5</sup> باكيزة، رفيق، الجموع في اللُّغة العربية مع بعض المقارنات السامية (بغداد: الأديب البغدادية، د. ط، د. ت)، ص8، و9.

ونؤيد ما ذهب إليه السامرائي من أن العرب قد اهتمت إلى ألفاظ مجموعة لحاجتهم إليها من غير أن يفكروا في مفرداتها، وهذا لا يعتبر خرقاً لطبيعة اللغة. فاللغة ما هي إلا وسيلة للتعبير عن حاجة الناطقين بها.<sup>1</sup>

وقد اضطرت العرب إلى مخالفة بعض ما تواضعوا عليه، فجاءوا بتعابير مقلوبة كالتعبير بالمفرد عن الجمع. ووفقاً لذلك جاءت بعض آيات الذكر الحكيم. قال تعالى: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا ذُرِّيَّتَنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ (الفرقان: 74)، فكلمة (إماماً) مفردة، والمراد الجمع. وقال النحاة: إنَّ المسوغ لذلك أنَّ المفرد جنسٌ يطلق على الواحد حقيقة، والجمع مجازاً، أو لأنه في الأصل مصدر.<sup>2</sup> وما قيل في "إماماً" ينسحب على "طفلاً" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ (الحج: 5).

وأهل كلِّ صنعة يلتمسون تخريجاً يتناسب وصنعتهم، فالتخرجات السابقة تخريجاتٌ نحووية. أما البلاغيون فقالوا: إنَّ السرَّ في إفراد "إماماً" هو اتحاد الغاية والهدف، والجمع على الصراط المستقيم الذي لا يقبل تعدُّداً، والتعبير بـ(طفلاً) لشدة تشابه الأطفال في الأحاسيس، والعواطف، والميول، كأنهم صورةٌ واحدةٌ فكان التعبير بالمفرد أنسب.<sup>3</sup> وكلُّ ما قيل لا يعدو أن يكون من سعة العربية وشجاعتها على حدِّ قول ابن جني، ولا يُعدُّ خرقاً لطبيعة اللغة؛ لأن استعمال المفرد بالصورة التي ذُكرت آنفاً لا يوجب أن يكون جمعاً في الحقيقة.

وهذه التحوُّلات أو التبدلات التي تعترى فصيلة العدد من خطاب الجمع بلفظ الواحد، وخطاب الواحد بلفظ الجمع، إضافةً إلى ظواهر أخرى، دفعت بعض المحدثين

<sup>1</sup> السامرائي، إبراهيم، من سعة العربية (بيروت: دار الجيل، ط1، 1414هـ/1994م)، ص198.

<sup>2</sup> أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ/1993م)، ج6، ص474.

<sup>3</sup> محمد، عبد الجواد، دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية (القاهرة: دار الأرقم، د.ط.،

إلى القول بأن ليس هنالك علاقة منطقيّة بين الأفراد، والتثنية، والجمع، من جهة، والأعداد والأرقام الحسابية من جهةٍ أخرى.<sup>1</sup>

علماً بأنهم اتَّفَقوا على أن فصيلة الجنس أبعد الفصائل عن المنطق العقلي، وذكروا أن الإنسان لا يستطيع أن يجد مبرراً معقولاً لتذكير القمر وتأنيث الشمس، مثلاً في اللغة العربية.<sup>2</sup> والكلمتان نفسيهما أي القمر والشمس نجدهما في اللغة الفرنسية من حيث الجنس على عكس ما هو في العربيّة تماماً، فالقمر فيها مؤنث (la lune) بينما الشمس لفظ مذكّر (le soleil) بل إن المسمّى الواحد في العربيّة يُطلق عليه اسمان فكلمة (كراسة)، و(دفتر) هما اسمان لشيءٍ واحدٍ على الرغم من اختلاف الجنس.

وقد أجمل فندريس القول عندما قال: "إن التمييز بين الأجناس النحوية لا يقوم على شيءٍ من العقل".<sup>3</sup> والحقّ أن أبا حيان سبقه في ذلك إذ قال جملة: "اللغة من الأمور الوضعيّة لا تمنطق ولا تُعلّل".<sup>4</sup> وهذا الإجماع على عدم منطقيّة فصيلة الجنس أو النوع، يقابله اختلاف في منطقيّة، أو عدم منطقيّة فصيلة العدد كما ذكر آنفاً.

والذين يؤمنون بعدم وجود رابطٍ منطقيٍّ بين العدد الحسابي، والعدد اللغوي<sup>5</sup>، حجّتهم قائمة على أن بعض الأساليب التي تدلُّ على الجماعة قد تُستعمل في اللغة مفردة، وأن العدد النحويّ يبدأ بالمفرد، ثم المثني، ثم تحشد جميع

<sup>1</sup> انظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة (القاهرة: الأنجلو المصرية، ط2، 1405هـ/1985م)، ص152-158. حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة (القاهرة: الأنجلو المصرية، د. ط، 1410هـ/1995م)، ص218-220.

<sup>2</sup> انظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص159. وحسان، تمام، مناهج البحث في اللغة (القاهرة: الأنجلو المصرية، د. ط، 1410هـ/1990م)، ص215.

<sup>3</sup> ياقوت، أحمد سليمان، علم اللغة التقابلي: دراسة تطبيقية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د. ط، 1409هـ/1989م)، ص123.

<sup>4</sup> كامل، زين، ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د. ط، 1416هـ/1996م)، ص230.

<sup>5</sup> يقصد بالعدد الحسابي 1 و2 و3 ... أما العدد اللغوي فهو المفرد والمثنى والجمع.

الأعداد بعد ذلك في مرتبة واحدة وهي مرتبة الجمع، ولاحظوا أن أعضاء الإنسان مثناة، ولكن قد تستعمل مفردة، كما في قول المتنبي:<sup>1</sup>

سيعلم الجمع ممن ضمَّ مجلسنا      بأنني خير من تسعى به قدماً

وفي مجال الشعر أيضاً، يخاطب المفرد بخطاب الاثنين، كما في قول امرئ القيس:<sup>2</sup>

ففاً نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ      بسقط اللوى بين الدخولِ فحوماًل

ومن أكبر الظواهر التي لفتت نظرهم ظاهرة تمييز الأعداد التي تتخذ أشكالاً مختلفة، فالأعداد من ثلاثة إلى عشرة (3-10) تميزها جمع مجرور بالإضافة. قال تعالى:

﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (البقرة: 196). والأعداد

من أحد عشر إلى تسعة وتسعين تميزها مفردٌ منصوبٌ. قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ

لَأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (يوسف: 4). أمَّا

المئة والألف ومضاعفاتهما، فتميزها مفرد مجرور بالإضافة. قال تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ حَيْرٌ

مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾. (القدر: 3) فلو كانت ثمة علاقة منطقية لُميّزت الأعداد من ثلاثة إلى

عشرة (3-10) بالمفرد، وميّزت المئة ومضاعفاتهما (100، 1000...) بالجمع.

أمَّا الطائفة التي تؤمن بأن العدد الحسابي مطابقٌ تماماً للعدد اللغوي، وأنه لا فرق بينهما،

فحجَّتهم في ذلك أن الواحد في الحساب هو الواحد في اللغة، والاثنان في الحساب هما الاثنان

في اللغة، والثلاثة في الحساب هم الثلاثة في اللغة، لا فرق بينهما، وقالوا: كلُّ ما ورد في اللغة

من أساليب مجموعة، وتستعمل للمفرد، فهي من باب المجاز.<sup>3</sup>

ويبدو أن رأي الطائفة الأولى القائل بعدم منطقية العدد اللغوي، وأن فكرة التقسيم

<sup>1</sup> البديعي، يوسف، الصبح المنبي عن حيشة المنتسبي، تحقيق: مصطفى السقا ومحمد الشتا وعبد زيادة (القاهرة: دار المعارف، ط3، 1414هـ/1994م)، ص89.

<sup>2</sup> الزوزني، أبو عبد الله الحسين، شرح المعلقات السبع (بيروت: مكتبة المعارف، ط4، 1400هـ/1980م)، ص15.

<sup>3</sup> ياقوت، أحمد، في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية، ص123-125.

إلى مفرد ومثنى وجمع فكرة اعتباطية لغوية إلى أقصى حد، هو الصواب؛ لأن اللغة من حيث هي نظاماً اعتباطي لا يَحْتَمِل مقولات العقل ومنطقه، فلماذا أثنت العربية معظم أعضاء جسم الإنسان، بينما ذكّرت عضو الأثوثة عند المرأة، بل أطلقتها على الرجل أيضاً. قال تعالى: ﴿وَأَلَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ (الأنبياء: 91). وقال تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ (الأحزاب: 35).

وقد حاول اللغويون قديماً البحث عن ملاذ منطقي للجنس، أو النوع فقالوا: إن العرب خصت كل ما هو قوي بالتذكير،<sup>1</sup> وهي مقولة لا تصمد أمام التقد طويلاً، لأن هنالك ألفاظاً كثيرة مؤنثة، وهي تدل على القوة، مثل: الصاعقة، والقارعة، والحاقة. وهذه الاعتباطية تبدو واضحة تماماً في فصيلة العدد، لاسيما في العلاقة بين العدد والمعدود التي أشرنا إليها سابقاً، ونلاحظ أن الطلاب الناطقين بغير العربية يُخطئون كثيراً في تمييز الأعداد فينتجون جُملاً مثل: عندي ألف (أفلام)، وفي الفصل أحد عشر (طلاب). فأغلب الظن أن الذي دفعهم إلى ذلك هو المنطق واستخدام العقل، فما دام العددان ألف، وأحد عشر يدلان على الكثرة، فينبغي أن يكون كذلك معدودهما، وفأنتهم أن اللغة لا تعرف مثل هذا المنطق.

وكيف تكون المناداة بالمنطقية بين العدد اللغوي والحسابي، وفي اللغة أسماء دالة على الجمع ولا واحد لها من لفظها مثل: قوم، ورهط، وإبل، وركب؟ قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ (الشعراء: 105)، ويلاحظ في كثير من التراكيب اللغوية وصف الجمع بالمفرد. قال تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ (الفرقان: 38).

وقال عمران بن حطان:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ابن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب (القاهرة: دار الكتب المصرية، د. ط.، 1398هـ/1970م)، ص 63.

<sup>2</sup> المراد، أبو العباس محمد بن يزيد المراد، الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، تحقيق: محمد أبو الفضل والسيد شحاتة (القاهرة: دار نهضة مصر، د. ط.، د. ت)، ج 3، ص 170. والبغدادي، عبد القادر بن عمر

فاعذر أخاك ابن زُبَاعٍ فَإِنَّ لَهُ فِي النَّائِبَاتِ خُطُوبًا ذَاتَ أُلُوانٍ  
ومما قرّره النحاة أن الجمع السالم يدلُّ على القلّة<sup>1</sup>، وكذلك صيغ جمع القلّة من  
التكسير، أمّا صيغ جمع الكثرة فتدلُّ كما هو واضحٌ من اسمها على الكثرة<sup>2</sup>. ولكن هذه  
القاعدة تخالفها نصوصٌ كثيرةٌ مما يدعم القول بعدم منطقيّة العدد اللغويّ. قال تعالى: ﴿إِنَّ  
الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنِينَ﴾ (الأحزاب: 35). فهل  
معنى ذلك أن عدد المسلمين، والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات محصورٌ بين الثلاثة والعشرة؟  
قولٌ لا يمكن أن يقولَ به مَنْ يدرك مرمى الآية. وقال تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ  
مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: 184). ويلاحظ في الآية وصف جمع  
القلّة "أيام" بجمع الكثرة "أخر". وشواهد ذلك أكثر من أن تحصى في القرآن الكريم، وكلام  
العرب، ومما ورد في الأخير، قول القائل: <sup>3</sup>

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ حَلَيْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذَكَرَ

وواضح أنه وصف جمع الكثرة (هُمُوم) بجمع القلّة (طارقات). ومهما أجهد  
أنصارُ التّطابق بين العدد اللغويّ والحسابي أنفسهم في تلمّس مبررات تدعّم وجهة  
نظرهم، فلن يستطيعوا إبطال قول القائلين بعدم المنطقيّة في فصيلة العدد.<sup>4</sup>

## 2 - المثني

المثني أو التثنية ظاهرة لغوية اختصّت بها اللّغة العربيّة من بين سائر اللغات السّامية،

البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1،  
1404هـ/1984م)، ج5، ص357.

<sup>1</sup> سيبويه، الكتاب، ج3، ص578. وابن مالك، الكافية الشافية، ج2، ص252.

<sup>2</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص10.

<sup>3</sup> الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص297.

<sup>4</sup> أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص158.

فقد نقل السيوطي في مزهره عن الإمام الجويني، قوله: "الظاهر أن التثنية وُضِعَ لفظها بعد الجمع لمسيس الحاجة إليها، ولهذا لم يوجد في سائر اللغات تثنية، والجمع موجود في كل لغة"<sup>1</sup>، فهي إن وُجِدَتْ في بعض اللغات السامية فنادرة، نجدها في أعضاء البدن، أو بعض الأدوات التي تتألف من شقين كالمقص.<sup>2</sup> ولكنها في العربية كثيرة الاستعمال، وذلك لشيوعها فيمن يعقل، وفيما لا يعقل، وفي المذكر والمؤنث. وتعدُّ التثنية المرحلة الأولى للجمع، لأنها ضمُّ اسمٍ إلى اسم مثله، وتفرق عن الجمع بأنها اقتصرَت على اثنين، فهي أخصُّ، والجمع أعمُّ.<sup>3</sup>

وقد حدَّ سيبويه التثنية بقوله: "اعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقته زائدتان، الأولى منهما حرف المدِّ واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك، ولا منون، يكون في الرفع ألفاً... ويكون في الجرِّ ياءً مفتوحاً ما قبلها... ويكون في النصب كذلك..."<sup>4</sup> أمَّا الزمخشري فعرفها بقوله: "وهو ما لحقت آخره زيادتان: ألفٌ وياءٌ مفتوح ما قبلها ونون مكسورة؛ لتكون الأولى علماً لضمِّ واحدٍ، إلى واحدٍ والأخرى عوضاً مما مُنِعَ من الحركة والتثنية الثابتين في الواحد".<sup>5</sup> وأضاف السيوطي لما سبق "... بزيادةٍ في آخره صالحٍ للتجريد عنها".<sup>6</sup>

يتَّضح مما سبق أن المثني يرفع بالألف. قال تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ (المائدة: 23). وينصب ويجرُّ بالياء. قال تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾ (البقرة: 282). وقال: ﴿ كَلِمَاتُ الْجُنَيْنِ ءَأَتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (الكهف: 33). أمَّا لزوم الألف للمثني في

<sup>1</sup> السيوطي، المزهر، ج1، ص46.

<sup>2</sup> برجشتراسر، التطور اللغوي، ص112.

<sup>3</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص2.

<sup>4</sup> سيبويه، الكتاب، ج1، ص17.

<sup>5</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص137.

<sup>6</sup> السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين (بيروت: دار

الأحوال الثلاثة فلغة نُسبت لكانانة، وبني الحارث بن كعب، وقبائل أُخر،<sup>1</sup> وعليها خُرِجت الآية، على قراءة حفص عن عاصم: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا لَسَجْرٌ...﴾ (طه: 63).

وورود هذه اللُّغة في القرآن الكريم لا يعني أنَّ التَّشْبِيهَ ظاهراً لغويَّةً حديثة نسبياً، لم تكن مستقرَّةً حتى نزول القرآن الكريم، كما ذكر بعض الباحثين.<sup>2</sup> غاية ما في الأمر هي لغة من اللُّغات التي نطق بها القرآن الكريم، الذي نزل على سبعة أحرُفٍ - وعلى أرحح الأقوال - قيل إنَّ المقصود بها لهجات العرب. وعلى لغة لزوم الألف قال هوبر الحارثي:<sup>3</sup>

تزوَّدَ مِنَّا مَا بَيْنَ أذْنَاهُ طَعْنَةً      دَعْتَهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٍ

والقياس (أذنيه)؛ لأنَّه مضاف.

ولُّغة لزوم الألف للمثنَّى لا تُعدُّ لحنًا كما زعم بعض النُّحاة، لأنَّ خمسةً من القراء السَّبعة قرأوا بها، وهم: نافع، وابن عامر، وحمزة، وعاصم، والكسائي. أمَّا القول المنسوب إلى عثمان رضي الله عنه: "إنَّ في المصحف لحنًا، وستقيمه العربُ بألسنتها"، فقد رأى أحد الباحثين بأنَّه خبرٌ باطل من وجوهٍ منها:

أ - إنَّ العرب تكره اللحن، فكيف يقرُّونه في كتاب الله؟

ب - القول بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم؛ لأنَّ المصحف يقف عليه

العربي والعجمي.<sup>4</sup>

أضفْ إلى ما سبق أنَّ الرسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم سَمَّى اللحن ضلالاً أي انحرافاً عن الأصل، فقد

<sup>1</sup> السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص134.

<sup>2</sup> رفيق، باكيزة، الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية، ص39.

<sup>3</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص128.

<sup>4</sup> مكرم، عبد العال، ظواهر لغوية من المسيرة التاريخية للغة العربية قبل الإسلام (القاهرة: مؤسسة الرسالة،

قال لرجلٍ لحن: «أرشدُوا أحماكم فإنه قد ضلَّ». <sup>1</sup> والأصل في المثنى العطف بالواو، فكان الأصل أن يُقال: جاعني محمدٌ ومحمد، ولكن رأوا فيه طولاً، فجعلوا صيغة المثنى عوضاً عن ضمِّ الاسم إلى الاسم، فحصل المعنى مع اختصار اللفظ، والعرب تكره التكرار، قيل لعمر رضي الله عنه بعد وفاة أبي بكر رضي الله عنه يا خليفة خليفة رسول الله؛ فقال: "هذا أمرٌ يطول، أنتم المؤمنون، ونحن أمراؤكم"، فخطبَ بأمر المؤمنين. <sup>2</sup>

وقد يفكُون التثنية في حال الاضطرار، ويعدِلون عنها إلى التكرار. قال منظور بن مرثد الأسدي: <sup>3</sup>

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالفِئْ كِ  
فَأرَّةَ مَسْكِ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ  
والقياس بين فكِّها.

وما لا يقبل التجريد من كلمات لا يدخل في حدِّ المثنى، وإنما هو ملحق به في إعرابه، مثل: اثنان واثنتان. قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ (المائدة: 106)، وقال تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ (المائدة: 12)، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ نَبِّئْنَا أَزْوَاجَ مِمَّنْ أَلْضَّكَانِ اثْنَيْنِ وَمِمَّنْ أَلْمَعَزِ اثْنَيْنِ﴾ (الأنعام: 143)، وكذا ما لا زيادة فيه ولكنه جاء على صورة المثنى، مثل: (كِلَا، وَكِلْتَا) بشرط أن يُضَافَا إلى مُضَمَّرٍ، فإذا تحقَّقَ فيهما هذا الشرط أعرِبَا إعرابَ المثنى. قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (الإسراء: 23).

<sup>1</sup> الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، تحقیق: مصطفیٰ عبد القادر (بیروت: دار الکتب العلمیة، ط1، 1410هـ/1990م)، ج2، ص477، حدیث رقم 3643؛ ابن جنی، أبو الفتح عثمان بن جنی (ت392هـ)، الخصائص، تحقیق: محمد علی النجار (القاهرة: دار الکتب العربی، د.ط.، 1372هـ/1952م)، ج3، ص246.

<sup>2</sup> الجرجانی، عبد القاهر الجرجانی، المقتصد فی شرح الإیضاح، تحقیق: کاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة، بغداد، د.ط.، 1402هـ/1982م، ج1، ص183 و184.

<sup>3</sup> المصدر نفسه.

وقال الفرزدق:

كلاهما حينَ جدَّ الجريُّ بينهما      قد أقلَّعا وكلا أنفيهما رايا  
فـ(كلاهما) مبتدأ مرفوعٌ بالألف. وهذا رأي البصريين، ويرى الكوفيون إعرابها  
إعرابَ المثنى مع ظاهر ومضمر.<sup>1</sup>

## شروط التثنية<sup>2</sup>

أ - أن يكون مفرداً فلا يُثنى المثنى، ولا الجمع السالم، أمَّا جمع التَّكْسِيرِ فلا يثنى  
إلا في ضرورة، أو نادرٍ كلامٍ منعاً للتناقض في الدلالة، قال عمرو بن عداء الكلبي:<sup>3</sup>  
لأصبحَ القومُ أو باداً ولم يجدوا      عند التَّفَرُّقِ في الهيجا، جمالين  
وقال ابن مالك بتثنية اسم الجمع، وهو قولٌ صحيحٌ بدليل الآية: ﴿...يَوْمَ النَّقَى  
الْجَمْعَانَ﴾ (الأنفال: 41).

ب - أن يكون معرباً، فلا يثنى المبنيُّ، أمَّا ذان، وتان، واللذان واللَّتَانِ، فصيحٌ  
وُضِعَ للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي، وإنَّما هي ملحقة به.  
ج - أن يكون غيرَ مركَّبٍ فلا يثنى المركَّبُ الإسناديُّ مثل: فَتَحَ اللهُ، فإن أردنا  
به الدلالة على التثنية كان ذلك عن طريق (ذو) نقول: جاء ذواً فَتَحَ اللهُ. وكذلك  
المركَّبُ المزجيُّ. أمَّا المركَّبُ الإضائيُّ فيثنى صدره، جاء عبداً اللهُ.  
د - أن يكون كلُّ من المفردَيْنِ المراد تثنيتهما موافقاً للآخر في الحروف والحركات،

<sup>1</sup> السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 136-139.

<sup>2</sup> ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسن العلوي المشهور بابن الشجري، أمالي ابن الشجري،  
تحقيق: محمود الطنجي (القاهرة: الخانجي، د. ط. 1413هـ/1992م، ج 1، ص 13-22. وابن يعيش، شرح  
المفصل، ج 4، ص 143-145. والسيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 140 و 141. الخضري، محمد الدمياطي الشافعي  
(ت 1287هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (القاهرة: مطبعة الحلبي، د. ط.،  
1359هـ/1940م)، ج 1، ص 40.

<sup>3</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 153.

فلا يُثنَى المختلفان إلا عن طريق التَّغليب، نحو: العُمرانِ للخليفَتين أبي بكرٍ وعمر .  
 هـ - أن يكون كلٌّ من المفردَين موافقاً للآخر في المعنى فلا يُثنَى لفظان مشتركان في اللفظ مختلفان في المعنى، مثل: عين، للباصرة، والجاسوس .  
 و - أن يكون له ثانٍ في الوجود فلا يثنى ما لا ثاني له مثل: الشمس والقمر، وقولهم: القمران، من باب التَّغليب. قال الفرزدق:<sup>1</sup>

أخذنا بأفاقِ السَّماءِ عليكم لَنَا قَمَرَاهَا والنُّجُومُ الطُّوَالِعُ  
 أراد الشمس والقمر، فغلب القمر.

وما ورد من كلماتٍ لم تتوافر فيها الشروط السابقة، فهو ليس مثني حقيقياً .  
 مثل: زوج، وشفع، فهي دالة على المثني دلالةً معنويةً لا نحويةً. قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا  
 النَّاسُ أَتَقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (النساء: 1)، وقال: ﴿وَالشَّفْعُ  
 وَاللُّؤْتِرِ﴾ (الفجر: 3). ومن ذلك ما أورده المحيي من ألفاظٍ مثناة لا مفرد لها من لفظها، ولكن لها مفرد من معناها، مثل: البصرتان (البصرة والكوفة)، والأسودان (التمر والماء)، في حديث عائشة: "لقد رأيتنا وما لنا طعامٌ إلا الأسودان"<sup>2</sup>.  
 والأصيلان (الغداة والعشي)، وفي الحديث الذي رواه البخاري في البيوع قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»، والمراد البائع والمشتري.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج1، ص19.

<sup>2</sup> أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، مج 19، ص25، رقم الحديث: 51. وأخرجه الألباني في صحيح الأدب المفرد، مج1، ص722، رقم الحديث: 644، وقال: صحيح.

<sup>3</sup> البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب (البمامة: دار ابن كثير، ط3، 1407هـ/1987م)، باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا، ج2، ص372، رقم الحديث: 1973. والمحيي، محمد أمين فضل الله بن محب الله المحيي، جنى الجنين في تمييز نوعي المثنيين (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط1، 1401هـ/1981م)، ص120 و121.

### خروج المثني عن دلالاته:

الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظٍ على ما وُضِعَ له، فيدلُّ المفرد على المفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع. وقد يخرجون عن هذا الأصل.<sup>1</sup> فقد وردت ألفاظٌ كثيرةٌ مثناةٌ ودلالاتها مفردة. مثل: البحرين، وهو اسم لبلد، والسَّلامان اسم شجر، وتقول العرب: مات حتف أنفِيه، أي مات على فراشه، ولم يقتل. وقالوا: نزل القوم بعُنَيْزَيْنِ، وهو اسم موضع في منطقة الحجاز. قال عنترة:<sup>2</sup>

كيف المزارُ وقد تربعَ أهلها      بعُنَيْزَيْنِ وأهلنا بالعَيْلِمِ

وحكى الفراء "ركب الرجل أجلبِيه" و"ركب أحرقيهِ" وذلك إذا ركب رأسه في الأمر.<sup>3</sup> ومن سُنن العرب الإتيان بلفظ الجميع، ويراد به الاثنان.<sup>4</sup>

قال خطام المجاشعي:

ومَهْمَهَيْنِ قذْفَيْنِ مَرَّتَيْنِ      ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظَهْوَرِ التُّرْسَيْنِ

جَتَّتُهُمَا بِالنَّعْتِ لَا بِالنَّعْتَيْنِ

فقال الشاعر "ظهراهما" بالثنائية، وقد جمع الشاعر بين اللغتين؛ لأنه جمع المضاف أيضاً في قوله: "ظهور الترسين" والجمع هو اللغة العالية، وعليها جاء القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿إِنْ نُوَبِّأُ إِلَى اللَّهِ فَفَدَّ صَعَتَ قُلُوبِكُمْ﴾ (التحریم: 4)، فقال قلوبكما، وليس لهما إلا قلبان. وكذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: 38)، والمقصود (يديهما). وهو اتساع في اللغة أشار إليه شارح جُمَل

<sup>1</sup> السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 166.

<sup>2</sup> المحي، جنى الجنيتين في تمييز نوعي المثني، ص 7.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ص 7 و 8.

<sup>4</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 156.

الزجاجي بقوله: "فالمقيس في كلِّ شيئين من شيئينِ تشبيهُهما جمع...".<sup>1</sup> ونختم الحديث عن المثني بالرّد على ما قاله بعض المستشرقين مثل ميليت (Meillet) وفندريس (Vendryes) بأن المثني دليلٌ على تحلُّف اللُّغة التي تحتفظ به والتَّخلص منه دليلُ الرُّقي والحضارة! وهذا القول - كما قال<sup>2</sup> ياقوت - بعيدٌ عن الصَّواب ولا يحمل أيّ دليلٍ على صحته، وهو حكمٌ خارجيٌّ لا علاقة له بطبيعة اللُّغة، ودراسة اللُّغات ترفض هذا النوع من الأحكام. وكيف يكون المثني دليلَ تحلُّف؟ علماً بأن وجوده يدلُّ على بُعد نظر، ومراعاة لطبيعة الأشياء، فالانطلاق من المفرد إلى الجمع مباشرةً يترك فجوةً بينهما، فالعربيَّة استطاعت سدَّ هذه الفجوة بصيغة المثني التي تميِّز عن صيغة الجمع، فالمثني وإن كان في الأصل جمعاً، لأنه ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ، إلا أن دلالته أقلُّ من دلالة الجمع، مما سوَّغ إفراده بصيغة منفصلة عن الجمع.

وإذا نظرنا إلى اللُّغات التي قضت على صيغة المثني، فإننا نجد لها لجأت إلى وسائطٍ أخرى للتعبير عن المثني مثل إضافة كلمةٍ معينة للدلالة على التثنية كما هو الحال في الإنجليزِيَّة التي تضيف كلمة two مثل: two boys، أو تستخدم كلمة منفصلة مثل: couple التي تدلُّ على اثنين أو زوج. couple of boys، both boys، both، ويستخدمون مع الأشياء كلمة pair، pair of shoes.

ولو أنَّ التخلي عن التثنية دليلٌ على الرُّقي والحضارة، لنبد الأسلوبُ القرآني ظاهرة التثنية، ولكن الواقع أنه أوردها لا بلغة قريش فحسب، بل أيضاً على لغة بلحارث. وفي قراءة حفص عن عاصم قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَعِرَانِ﴾ (طه: 63).

نخلص إلى أن ليس كلُّ ما قاله المستشرقون صالحاً، والتَّغيير والتَّبدل الذي يعتري اللغات أمرٌ لا ننكره، ولكن ليس من الضروري أن يسري هذا التَّغيير على قواعد اللغات،

<sup>1</sup> ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جُمَل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ/1998م)، ج3، ص27.

<sup>2</sup> طحان، ريمون طحان، الألسنية العربية (بيروت: دار الكتاب اللبناني، د. ط، 1401هـ/1981م)، ص133.

وللعربية ميزة تميّزها عن كثيرٍ من اللغات، وهي ارتباطها بالقرآن الكريم، ومن المدهش حقاً، أننا نلاحظ أنّ اللهجات الدارجة - اليوم - أخذت تتطوّر نحو لغة القرآن الكريم<sup>1</sup>، وصدق الحقُّ عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر: 9).

### 3 - الجمع

الجمع هو ضمُّ الشيء إلى أكثر منه للتعبير عن الجميع بلفظٍ واحدٍ بشرط اتّفاق الألفاظ والمعاني، بقصد الاختصار. والجمع شريك المثنى من جهة الجمع والضم، ويفترق عنه في المقدار والكمية<sup>2</sup>. فإن كان المثنى يدلُّ على اثنين أو اثنتين، فالجمع ما يدلُّ على أكثر من اثنين، أو اثنتين. والجمع في العربية نوعان:

- 1 - الجمع الصّحيح: وهو ما سلّم فيه واحده من التّغيير، ويُسمّى أيضاً الجمع على حدّ التّشبية لسلامة صدره، وأحياناً الجمع السالم.
- 2 - جمع التّكسير: وهو ما يدلُّ على أكثر من اثنين أو اثنتين في العقلاء وغيرهم، مع تغييرٍ في صيغته.

#### أولاً: الجمع الصّحيح

##### أ - جمع المذكر السالم

قال سيبويه: "إذا جُمعت على حدّ التّشبية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المدّ واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التّنوين وأما حرف الإعراب حال الأولى في التّشبية، إلا أنّها أوّ مضمومٌ ما قبلها في الرّفْع، وفي النّصب والجرّ ياء مكسور ما قبلها، ونونُها مفتوح، فرّقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللين

<sup>1</sup> من محاضرات الأستاذ يوسف الخليفة أبو بكر ألقاها على طلبة الماجستير بمعهد الخرطوم الدّولي دفعة 1982م (غير مطبوعة).

<sup>2</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص2.

الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما".<sup>1</sup> ولم يخرج عن ذلك الزمخشري: "... فالذي بالواو والنون لمن يعلم في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزَّيْدِينَ ...".<sup>2</sup>

أمَّا ابن يعيش ففصّل ما أجمله السابقان بقوله: "ما سلّم فيه واحده من التَّغْيِير، وإِنَّمَا تَأْتِي بِلَفْظِهِ الْبَتَّةُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، ثُمَّ تَزِيدُ عَلَيْهِ زِيَادَةً تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ كَمَا فُعِلَ فِي التَّشْبِيهِ...".  
وربما قالوا: جُمِعَ عَلَى هَجَاءَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَرَّةً بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَمَرَّةً بِالْيَاءِ وَالنُّونِ".<sup>3</sup>

نستنتج مما سبق:

1 - إن جمع المذكر السالم صنو التشبية كلاهما يدلُّ على الجمع بلا حقة، وجمع المذكر السالم تلحقه واو ونونٌ في حالة الرَّفْعِ، مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون: 1). وياء ونون في حالتي النصب والجرِّ. قال تعالى: ﴿... أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: 99)، وقوله جل جلاله: ﴿فَقَالُوا يَلَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام: 27).

وقال إبراهيم مصطفى عن لاحقة جمع المذكر السالم: "إن الضمة فيه علم الرفع، والواو إشباع، والكسرة علم الجر والياء إشباع...".<sup>4</sup> والأستاذ إبراهيم أراد أن يُسهِّلَ، ولكنه عقَّد الموضوع من حيث لا يدري، فأيهما أيسر على متعلِّم النحو قول النحاة: يرفع بالواو أم قوله: بالضمة، أمَّا الواو فلإشباع؟ لا شك أن الأول أسهل وأيسر، ويتناسب وما يدعو له المنهج الوصفيُّ من وصف الأشياء كما هي دون تأويلات أو افتراضات. أمَّا عبد الصبور شاهين<sup>5</sup> فقد أكَّد أن علامة الجمع المرفوع هي في الحقيقة ضمة طويلة ونون، وعلامة الجمع المنصوب أو المجرور هي: كسرة طويلة ونون، وما قاله

<sup>1</sup> سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 18.

<sup>2</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج 5، ص 2.

<sup>3</sup> المصدر السابق نفسه.

<sup>4</sup> مصطفى، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د. ط.، 1412 هـ/1992 م)، ص 111.

<sup>5</sup> شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي (بيروت: مؤسسة الرسالة،

د. ط.، 1400 هـ/1980 م)، ص 129.

لم يخرج عمّا قرّره النحاة القُدّامى؛ لأنّ إشباع الضمّة يولد واوًا، وإشباع الكسرة يولد ياءً، وقول القُدّامى يتماشى مع المنهج الوصفي الذي يرفض التّأويلات والافتراضات، ويتعامل مع الظاهرة اللغويّة كما هي دون القول بأنّها هي في الأصل كانت كذا.

2 - إن الواو والياء هما حرفا الإعراب<sup>1</sup> على رأي سيوييه، بينما يرى أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد أنّهما يدلّان على الإعراب فقط.<sup>2</sup> ورأي سيوييه ينسجم مع الأصول التي قام عليها النّحو، مثل: نظرية الأصل والفرع، فهي من الأصول المقرّرة عند النحاة. قال ابن هشام: "الباب الثاني والباب الثالث مما خرج عن الأصل والفرع، المثني كـ(الزّيدان)... وجمع المذكر السالم كـ(الزّيدون)... أمّا جمع المذكر السالم فإنّه يُرفع بالواو، ويُجرُّ ويُصب بالياء...".<sup>3</sup>

3 - إنّ لاحقة التّثنية مفتوح ما قبلها، أمّا النون فهي مكسورة، وجمع المذكر السالم لاحقه يكون ما قبلها مضمومًا إذا كانت واوًا، ومكسورةً إذا كانت ياءً، أمّا التّون فهي مفتوحة، وتحذف عند الإضافة. قال تعالى: ﴿... وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (الحج: 35).

4 - وتنسحب شروط التثنية التي ذكّرت سابقًا على جمع المذكر السالم، ويُضاف

إليها شرطان:

أ - أن يكون علمًا لعاقل.

ب - أن يكون صفةً لعاقل.

وقد اشترطوا في العَلَم ما يأتي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> على رأي سيوييه تصير الواو والياء من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لمعنى الجمع فصارت بمتلة التاء في (قائمة) فكما أن التاء حرف الإعراب في (قائمة)، كذلك الواو والياء في الجمع السالم، أما على رأي الأخفش والمبرد فهما ليس من تمام صيغة الكلمة، لمزيد من التفصيل انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص33-35.

<sup>2</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص139 و140.

<sup>3</sup> ابن هشام، قطر الندى وبل الصّدى، ص57 و58.

<sup>4</sup> ابن عصفور، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري (بغداد: مطبعة العاني، د. ط، 1388هـ/1971م)، ص403.

- أ - أن يكون علماً لمن يعقل مذكراً.
- ب - وأن يكون خالياً من تاء التأنيث.
- ج - أن يكون خالياً من التركيب<sup>1</sup>.
- د - أن يكون خالياً من علامة التثنية، والجمع.
- أمَّا الصِّفَةُ فاشتَرَطُوا فِيهَا:
- أ - الذكورية، والعقل أو التَّنْزِيلُ مَنْزِلَةٌ ذِي الْعَقْلِ.
- ب - أن تكون خاليةً من التاء.
- ج - ليست على وزن: أَفْعَلُ فَعْلَاءُ، ولا على وزن فَعْلَانِ فَعْلَى.
- والشروط السابقة أخرجت كلمات من دائرة جمع المذكر السالم. مثل: (رَجُلٌ) لفقدان العَلَمِيَّةِ، و(أُحُدٌ) لأنه عِلْمٌ لغير عاقل (جَبَلٌ)، و(حَمْزَةٌ) لتاء التأنيث، و(فَتْحُ اللَّهِ)، و(تَأَبُّطٌ شَرًّا)، و(سَيُويَه) لأنها مرَكَّبَةٌ، و(مُحَمَّدَانِ، وَمُحَمَّدُونَ) لالتصاهما بعلامة التثنية والجمع على الترتيب، و(صَائِمَةٌ) للحوقها بتاء التأنيث، و(أَخْضَرٌ) و(سَكْرَانٌ)، لأن الأولى مؤنثها خَضْرَاءُ، والثانية مؤنثها سَكْرَى.
- وقد وردت في القرآن الكريم أساليب وُصِفَتْ فِيهَا أَشْيَاءٌ غَيْرُ عَاقِلَةٍ بِصِفَاتِ الْعَاقِلِينَ. مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَجْدِينَ﴾ (يوسف: 4)، وقوله جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أُنثِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (فصلت: 11). وهذا ما حمل ابن عصفور أن يشترط في الصفة: الذُّكُورِيَّةُ، وَالْعَقْلُ أَوْ التَّنْزِيلُ مَنْزِلَةٌ ذِي الْعَقْلِ.<sup>2</sup> ولما وُصِفَتْ بِصِفَاتِ الْعُقَلَاءِ مِنَ الطَّاعَةِ وَالسُّجُودِ، جُمِعَتْ جَمْعَهُمْ؛ لِأَنَّهَا أُنْزِلَتْ مَنْزِلَتَهُمْ.<sup>3</sup> ونظير ذلك قول النابغة الجعدي:

<sup>1</sup> المركب الإسنادي يثنى عن طريق (ذو) جاء ذوا الحق. وكذلك المزجي، أما الإضافي فيثنى أولاً، جاء عبداً الله.

<sup>2</sup> ابن عصفور، المقرب، ص 403.

<sup>3</sup> ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 57.

تَمَزَّرْتُهَا وَالذَّيْكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنُوا فَتَصَوَّبُوا  
والشاهد في (بنو نعش) كان من حقه أن يقول (بنات نعش) ولم يقل به  
لإجرائهم التَّجْومَ مَجْرَى مَنْ يَعْقِلُ وَيَفْهَمُ.<sup>1</sup>

### المواضع التي اختلفت في جمعها على هجاءين<sup>2</sup>

1- المركَّب: المركب الإسنادي لم يكن موضع اختلاف، إذ اتفق الجميع على جمعه جمعاً غير مباشر، وذلك بالاستعانة بكلمة (ذَوُّو)، أو (ذَوِي)، ولكنهم اختلفوا في المركب المزجي، والإضافي، ففي المزجي قال بعضهم: يُجمع الجزاءن، نحو: سيبويه - سيبويهون. بينما يرى آخرون أن يُجمع الجزء الأول فقط (سبون). أمَّا المركب الإضافي فأشهر قول فيه هو أن يُجمع جزؤه الأول فقط، فنقول: عبدو الله، ومن عجب أن الكوفيَّين أجازوا جمع الجزعين. مما حمل الروداني على القول: لا أظنُّ أحداً يجترئ على ذلك في نحو: عبد الله إنما الله إله واحد.<sup>3</sup>

2- الأعلام المختومة بالتاء مثل: معاوية، وحمزة، وطلحة، فالبصريون لا يجمعونها على هذا الجمع، بل يجمعونها على جمع المؤنث السالم، معتمدين على قول الشاعر عبید الله بن قيس الرقيات:<sup>4</sup>

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ  
وخالفهم الكوفيون في هذا الشرط، فجوزوا جمع ذي التاء، بالواو والنون مطلقاً؛ فقالوا في طلحة وحمزة: طَلْحُونُ وَحَمَزُونُ. وقد استندوا في ذلك على السماع فقولهم في (علانية) للرجل المشهور (علانيون) وفي (ربعة)، (ربعون). وعلى القياس قول

<sup>1</sup> الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج 1، ص 200.

<sup>2</sup> انظر: محمد، سابق الدين محمد بن علي بن محمد، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق: فخر صالح (بيروت: دار الجليل، 1411هـ/1991م)، ص 313. والسيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 141 و 142. ولزيد من التفصيل راجع التنقاري، صالح محبوب محمد، "جمع التكسير في القرآن الكريم، دراسة صرفية ونحوية ودلالية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، 2003، ص 51 وما بعدها.

<sup>3</sup> الحضري، حاشية الحضري، ج 1، ص 42.

<sup>4</sup> الرضي، شرح كافي ابن الحاجب (بيروت: دار الكتب العلمية، ط 3، 1402هـ/1982م)، ج 2، ص 180 و 181.

الرَّاجِز: <sup>1</sup> وعُقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ  
 الشاهد في (الأعقاب) فإنه جمع (عُقْبَة) بعد تقدير سقوط التاء فيصير مثل: قُفْل  
 وجمعه على أفعال.

والرأي الكوفيُّ رأيٌ رشيدٌ، لأنه وافق لغةً من لغات العرب من جهة، <sup>2</sup> ومن جهةٍ  
 أخرى لمَ النظر إلى شكل أو لفظ الكلمة فقط دون معناها؟ فهي ما دامت تدلُّ على  
 مذكر، فما الذي يمنع جمعها بالواو والنون؟ أضف إلى ذلك أن التاء تحذف مع جمع المؤنث  
 السالم (الطلّحات)، وكذلك في المذكر السالم فتقول: طلحون، حملاً على المؤنث السالم.  
 3- أمّا في الصفات فقد اختلفوا في جمع ما كان على وزن (أفعل فعلاء) و(فعلان  
 فعلى) يمنع البصريون جمع ما كان على الوزنين السابقين بالواو والنون. بينما أجاز  
 الكوفيون ذلك. قال حكيم الأعور بن عياش الكلبي:

فما وجدت بنات بني نزار حلائل أحمرينا وأسودينا  
 والشاهد في: (أسودينا وأحمرينا)، وهو جمعٌ شاذٌّ عند البصريين. وأجاز ابن  
 كيسان (أحمرون) و(سكرانون)، مستدلاًً بالبيت السابق.<sup>3</sup>

### الملحق بجمع المذكر السالم

هنالك ألفاظ لم تستوفِ شروط جمع المذكر السالم، ولكنها أعربت إعرابه،

<sup>1</sup> انظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، المخصص (القاهرة: المطبعة الأميرية ببلاط،  
 د. ط، 1321/1904م)، ج15، ص79. والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص151.

<sup>2</sup> حسن، عباس، النحو الوافي (القاهرة: دار المعارف، ط4، 1392/1973م)، ج1، ص143 (الهامش).

<sup>3</sup> انظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص187. والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص152. وللرأي  
 الكوفي وجهته لورود تأنيث (فعلان) بالتاء على لغة بني أسد، والناطق على لغة من لغات العرب مصيب في نطقه،  
 كما أن القول بأن الصفات الدالة على الألوان لأفعال لها قول غير مقبول على إطلاقه فقد أورد ابن القطاع في  
 كتابه أفعالاً لها. انظر ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر المعروف بابن القطاع، كتاب الأفعال (بيروت: عالم  
 الكتب، ط1، 1403/1983م)، ج1، ص21.

واعتبروها ملحقة به، ويُقْتَصَر فيها على السَّماع، وهي: <sup>1</sup>

### أولاً: الأسماء

أ - أسماء الجموع، مثل: (أهل، أهلون). قال تعالى: ﴿سَعَلْتَنَّا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ (الفتح: 11). و(ذوو، أولوا). قال تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة: 269).

ب - كلمات لها معنى الجمع، ولا واحد لها من لفظها، أو معناها، مثل: ألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين (20-90). قال تعالى: ﴿... وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ (الأنفال: 65).

ج - أسماء سُمِّي بها غير العاقل محتومة بلا حقة جمع المذكر السالم مثل: عليون. قال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلْيُونَ﴾ (المطففين: 19).

د - كلمات تكسرت فيها صورة المفرد، وجمعت على هجاءين، مثل: البئون. قال تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الكهف: 46).

هـ - كلمات حذفت لامها وعوض عنها بماء التأنيث، وجمعت على هجاءين مثل: سنون، وعزون، وعضون. قال تعالى: ﴿وَلَيْثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسْعًا﴾ (الكهف: 25). وقال جل جلاله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ (المعارج: 37)، وقال: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ (الحجر: 91).

### دلالة الجمع السالم

ذهب سيويه إلى أن الجمع الصحيح يدلُّ على القلَّة. <sup>2</sup> أي على الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، وأيده في ذلك بعض النحاة استدلالاً بمشابهته للتثنية في سلامة واحده، كما أنهم وجدوا في العيب الذي عابه النابغة على حسان بن ثابت - شاعر الرسول ﷺ -

<sup>1</sup> الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص184. والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص153.

<sup>2</sup> سيويه، الكتاب، ج3، ص578.

شاهداً أو دليلاً على ما ذهبوا إليه:<sup>1</sup>

لنا الجفّناتُ الغرُّ يلمعنُ في الضُّحى وأسيفنا يقطرُن من نَجْدَةٍ دَمًا

قالوا: البيت في المدح، وقد كان ينبغي أن يقول: لنا الجفان، موضع (الجفّنات)،  
وسؤوفنا موضع (أسيفنا).

ولم يسلم رأي سيبويه من النقد، وأوّل من تعرّض له ابن خروف قائلاً:  
"والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلّة والكثرة...."<sup>2</sup> ويبدو أن رأي ابن  
خروف أقرب إلى الصّواب؛ لأن كثيراً من النصوص الثّرية والشعرية تؤيّد ما ذهب  
إليه. ولا حجّة لمن قال: إن مشابهة الجمع الصحيح للثنية في سلامة المفرد أدخلته في  
الدلالة على القلّة، لأن مشابهة شيءٍ لشيءٍ لفظاً لا يقتضي مشابهته له معنى.

أمّا الاستشهاد ببيت حسان فقد نقدوه من جهتين:<sup>3</sup>

1 - لأنّ قول النابغة - إن صحّ - قلّت جفانك وسؤوفك، فيه دليلٌ على أنّ  
المجموع بالألف والتاء يصدق في الدلالة على القلّة، لا جمع التصحيح بقسميه.

2 - إنّ العرب قد تستعمل القليل موضع الكثير. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ  
وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصّٰدِقِينَ وَالصّٰدِقَاتِ وَالصّٰبِرِينَ  
وَالصّٰبِرَاتِ وَالْخٰشِعِينَ وَالْخٰشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصّٰتِمِينَ وَالصّٰتِمَاتِ  
وَالْحٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحٰفِظَاتِ وَالذّٰكِرِينَ اللّٰهَ كَثِيْرًا وَالذّٰكِرَاتِ اَعَدَّ اللّٰهُ لَهُمْ  
مَغْفِرَةً وَاَجْرًا عَظِيْمًا﴾ (الأحزاب: 35). فالقول بأن هذه الأبنية يُراد بها العدد القليل قولٌ  
ينبغي ألا يُقال. وكذلك قوله جلّ جلاله: ﴿... وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ ءَامُوْنَ﴾ (سبأ: 37). لأنّ  
المولى جلّ وعلا، لا يعدُّ بأنّ في الجنة غرفات يسيرة، وإنّما هو من باب الإخبار عن هذا

<sup>1</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص11.

<sup>2</sup> انظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص191. والخضري، حاشية الخضري، ج2، ص153.

<sup>3</sup> انظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص191. وابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص11.

الجنس قليله وكثيره، والجموع قد يقع بعضها موقع بعض<sup>1</sup>.  
نخلص إلى أن الجمع الصحيح يصلح للقليل والكثير وفقاً للسياق الذي يرد فيه.  
وسوف يرد لاحقاً في هذا البحث الحديث عن مقولة القلة والكثرة في جمع التكسير.

### طلب الحفّة في جمع المذكر السالم

ذُكر فيما سبق أن الجمع الصحيح أو السالم ما سلّمت بنيته، بزيادة تلحقه في آخره قد تكون واواً ونوناً<sup>2</sup>، أو ياءاً ونوناً حسب موقع الاسم من الإعراب.  
والجمع الصحيح لا يعتره تغيير داخلي في بنيته كذلك الذي نلحظه في جمع التكسير، ولكن نلاحظ أن جمع المذكر السالم له وضعٌ خاصٌ مع الأسماء الممدودة، والمقصورة، والمنقوصة. فالاسم الممدود، همزته لها ثلاث حالات<sup>3</sup>:  
1 - تبقى الهمزة إذا كانت أصلية، مثل: قراء قراءون.

2 - تبقى الهمزة، أو تقلب واواً إذا كانت منقلبةً عن أصل، مثل: بناء بناءون، أو بناؤون.

3 - يجوز الوجهان إن كانت الهمزة للإلحاق، مثل: علباء علباءون، وعلباوون.  
إذا ختم الاسم المذكر بهمزة التانيث الممدودة قلبت واواً، مثل: زكرياء زكرياؤون.  
أما المقصور فتُحذف ألفه، ويُفتح ما قبلها للدلالة عليها. مثل: مصطفى مصطفىون.  
قال تعالى: ﴿وَإِيْتَهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْآخِرَارِ﴾ (ص: 47). والمنقوص يجب حذف يائه، وضمُّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، القاضي القاضون، القاضين<sup>4</sup>.

وقد نتساءل لم جنحت العربية إلى هذا التغيير؟ لا نجد إجابةً لهذا السؤال أكثر

<sup>1</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ص11.

<sup>2</sup> وتكون هذه النون مفتوحة مع الجمع السالم المذكر، وهي عوض من تنوين المفرد، ولزيد من التفصيل انظر:

السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص159 و160.

<sup>3</sup> المصدر نفسه، ج1، ص147 و148.

<sup>4</sup> المصدر نفسه، ج1، ص153.

من القول إنهم يفرّون من الثقل إلى الخفة، فمع المقصور عند إلحاقه بلاحقة جمع المذكر ينتج عن ذلك أربع حركات قصار، أو حركتان طويلتان، فيخفف من طول الفتحة لتصبح قصيرة مثل: مُصْطَفَى مُصْطَفَوْنَ. أمّا مع الاسم المنقوص فإن إلحاق لاحقة الجمع المذكر (ون) ينتج عنه التقاء حركات متنافرة هي الأمامية الضيقة (الكسرة)، والخلفية الضيقة (الضمة) فتسقط الكسرة مثل: القاضي القَاضُونَ.<sup>1</sup> وما حدث في الاسم المقصور والمنقوص هو تحوُّلٌ لأسباب صوتية كما هو واضح، فالتجانس الصوتي أمرٌ مطلوبٌ في جميع اللغات، وهو في العربية أصلٌ من الأصول المقررة، فنجدهم يسكنون العين في (فعل) جمعاً إذا كانت عينه واواً مثل: عُوْنٌ في جمع عَوَان كراهية للواو بين ضمّتين<sup>2</sup>، الأمر الذي يُسبب ثقلاً على اللسان.

### ب - جمع المؤنث السالم

هو ما يدلُّ على أكثر من اثنتين بسبب زيادة في آخره أغنت عن عطف المفردات المتماثلة في المعنى والحروف والحركات، وتلك الزيادة هي الألف والتاء في آخره. وهو عامٌّ لا يقتصر على أعلام المؤنثات، وينقاس في كلِّ ما يأتي:<sup>3</sup>

- 1- ما حُتِمَ بعلامة تأنيث مطلقاً، لمذكر أو مؤنث، مثل: فاطمة فاطمات، وسلمى سلميات، وزهراء زهراوات. ويستثنى من ذلك (أفعل فعلاء)، عند البصريين على خلاف الكوفيين<sup>4</sup>. ويستثنى مما حُتِمَ بالتاء: امرأة، وأمة، وشافة، وشاة، وأمة، وملة<sup>5</sup>.
- 2- مصعراً ما لا يعقل مثل: درهم دراهم (درهم درهمات).
- 3- كلُّ علمٍ لمؤنث حقيقي، وليس فيه علامة تأنيث، مثل: زينب زبنات.

<sup>1</sup> شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص129 و130.

<sup>2</sup> سيويه، الكتاب، ج4، ص359.

<sup>3</sup> انظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص187 و188. والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص79 و80.

<sup>4</sup> التنقاري، "جمع التكسير في القرآن الكريم دراسة صرفية ونحوية ودلالية"، ص53 و54.

<sup>5</sup> هذا النوع من الكلمات يجمع جمع تكسير باستثناء (امرأة) فإنها تجمع على (نساء) أي على اسم الجمع.

- 4- صفة المذكر غير العاقل. قال تعالى: ﴿فِي أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ (البقرة: 184).  
 أمّا الوصف الخاصُّ بالمؤنث المجرّد من التاء، فلا يُجمع بالألف والتاء، بل يُجمع جمع تكسير، مثل: حائض حوائض.  
 5- كلُّ خماسيٍّ لم يُسمع له عن العرب جمع تكسيرٍ مثل: سُرادق سُرادقات.

### الملحق بجمع المؤنث السالم

- أ - أسماء الجموع، مثل: أولات، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ﴾ (الطلاق: 6).<sup>1</sup>  
 ب - ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، وصار علماً لمذكرٍ أو مؤنث، مثل: عَرَفات، وأذرعَات. قال امرؤ القيس:<sup>2</sup>  
 تنورُتها من أذرعَاتِ وأهلها  
 بيثربَ أدنى دارِها نظرٌ عالي  
 يرفع هذا الجمع بالضمّة، ويُصب ويُجرُّ بالكسرة، وأجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً،<sup>3</sup> اعتماداً على ما أنشده الفراء لأبي ذؤيب:<sup>4</sup>  
 فلماً جلاها بالأيام تحيَّزتْ  
 ثباتاً عليها ذلُّها واكتئابُها  
 والرأي الأول هو الأفصح، لأنّه لغة التنزيل. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ (الأحزاب: 35).

### ج - جمع التكسير

#### تعريفه

جمع التّكسير سُمِّيَ بذلك على التّشبيه بتكسير الآنية، لأنّ تكسيرها إنّما هو إزالة

<sup>2</sup> ابن يعيش، الفصل، ج1، ص47.

<sup>3</sup> السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص77.

<sup>4</sup> ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك، شرح الكافية الشافية (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1،

التنام أجزائها.<sup>1</sup> وهذا المعنى اللغوي هو ما نلاحظه في تعريف النُّحَاة لجمع التفسير إذ حدُّوه بقولهم: هو ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتين، وهو عامٌّ في العقلاء وغيرهم، مع تغييرٍ في صيغته.<sup>2</sup> والتَّغْيِيرُ الذي يحدث في صيغته ينقسم إلى ستة أقسامٍ وهي:

1 - تغييرٌ بزيادةٍ، مثل: صِنَوٌ، صِنَوَان. قال تعالى: ﴿وَجَعَلْتُمْ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرَءٌ وَيَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَعَيْرٌ صِنَوَانٍ﴾ (الرعد: 4).

2 - تغييرٌ بنقصٍ في حروف المفرد، وتغييرٍ في الشكل مثل: عُرفَةٌ، عُرفٌ. قال تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا رِبِّهْمُ هُمْ عُرفٌ مِّنْ فَوْقِهَا عُرفٌ﴾ (الزمر: 20).

وقد زعم بعض المحدثين<sup>3</sup> أنَّ هذا الضَّرْبَ، يمكن إدخاله تحت اسم الجنس الجمعي، على الرغم من أنَّه يفترق عن اسم الجنس بأنَّه يقبل التأنيث. نقول: هي العُرفُ، فخلوُّ هذه الصيغة من التاء لا يدخلها في باب اسم الجنس الجمعي.<sup>4</sup>

3 - تغييرٌ بالشكل فقط، مثل: سَقْفٌ، سُقْفٌ. قال تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ سُقْفًا مِّنْ فِضَّةٍ﴾ (الزخرف: 33).

4 - تغييرٌ بالشكل والزيادة، مثل: رَجُلٌ، رِجَالٌ. قال تعالى: ﴿لَلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا﴾ (النساء: 32).

5 - تغييرٌ بالشكل والنقصان، مثل: كِتَابٌ، كُتُبٌ. قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ (الأنبياء: 104).

6 - تغييرٌ بالشكل والنقص والزيادة معاً، مثل: غِلامٌ، غِلْمَانٌ. قال تعالى: ﴿وَيَطْوِفُ

<sup>1</sup> ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 63.

<sup>2</sup> الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 2، ص 190 (بتصرف).

<sup>3</sup> أبو الفتوح، محمد، علم الصرف دراسة صرفية، دار المعارف، القاهرة، د. ط، 1406هـ/1986م، ص 149.

<sup>4</sup> انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 5، ص 6. والصبان، محمد علي الصبان، حاشية الصبان على الأشموني لألفية

ابن مالك (بيروت: دار الفكر، د. ط، 1374هـ/1900م)، ج 4، ص 87.

عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكَوْنٌ ﴿٢٤﴾ (الطور: 24).

ولم نُشر إلى التَّغيير المُقدَّر الذي أشار إليه سيبويه بقوله: "وقد كُسِّرَ حرفٌ منه على (فُعَل) كما كُسِّرَ عليه (فَعَلٌ) وذلك قولك للواحد: هو الفُلكُ فُتُدَكِّرُ، وللجميع: هي الفُلكُ...".<sup>1</sup> فهو يرى أنها على صيغة واحدة في المفرد والجمع، فيقدر فيها زوال حركات المفرد، وإبدالها بحركاتٍ تدلُّ على الجمع. وعدم الإشارة إلى هذا التغيير مرثه إلى أن هذا التغيير مبنيٌّ على افتراضات، والمنهج الوصفي الذي يسير عليه هذا البحث يرفض الافتراضات والتأويلات، ويتعامل مع الظاهرة اللغوية كما هي، ومن هذا الباب يبدو أنَّ الرأي الذي ذهب إليه ابن مالك في "التَّسهيل" والقائل: بأن الكلمات مثل: فُلك، وهِجَان ودِلاص... أسماءٌ جموعٌ هو الرأي الصائب في هذه المسألة، لأنَّ فيه استغناءً عن تقدير التغيير، وعليه، يكون الاشتراك بين المفرد واسم الجمع، لا بين المفرد والجمع.<sup>2</sup>

وإذا لم تتم الإشارة إلى التغيير المُقدَّر فإن عدم الإشارة إلى ما أسماه (القسمة العقلية)،<sup>3</sup> يكون أكثر معقوليةً، إذ لم يوردوا له مثلاً. نخلص إلى أنَّ جمع التَكسير هو جمع لا يتكوَّن بإضافة لاحقة إلى مفرده، كما هو الحال في الجمع الصحيح، بل يتمُّ بتغييرٍ أو زيادةٍ أو نقصان، وذلك على مستوى الحرف أو الحركة.<sup>4</sup>

### القِلَّة والكَثْرَة

إن التغيير أو التحوُّل الداخلي في جمع التَكسير أدَّى إلى نشوء صيغٍ كثيرة فسَّماها النحاة إلى قسمين: أ - صيغٌ للقِلَّة. ب - صيغٌ للكثْرَة. والذي حملهم على هذا التقسيم هو أنَّ الأعداد غير متناهية الكَثْرَة، فاستحال

<sup>1</sup> سيبويه، الكتاب، ج3، ص577.

<sup>2</sup> الصبان، حاشية الصبان على الأشوني، ج4، ص88.

<sup>3</sup> الحملاوي، شذا العرف في فنِّ الصرف، ص56.

<sup>4</sup> شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص133.

معها وضعُ مثالٍ لكلِّ مقدارٍ من الجمع، فكان أيسر الطرق هو الفصل بين القليل والكثير، فوضعوا - أي النحاة - صيغاً للقلة، وصيغاً أخرى للكثرة.<sup>1</sup> وقالوا بأن الجمع السالم أو الصحيح دالٌّ على القلة وسبق أن رجحنا رأي ابن خروف في صلاحية الجمع السالم للقلة والكثرة، والقرينة هي التي تحدّد ذلك.<sup>2</sup>

### دلالة القلة والكثرة

ذهب سيويه إلى أن صيغ القلة تدلُّ على ثلاثة إلى عشرة، وصيغ الكثرة تدلُّ على عشرة إلى ما لا نهاية.<sup>3</sup> وقيل إنهما مختلفتان بدءاً وانتهاءً، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من عشرة إلى ما لا نهاية، واختار السعد التفتازاني<sup>4</sup> أن بدء كلٍّ منهما ثلاثة، وانتهاء القلة عشرة، ولا نهاية للكثرة، فالفرق بينهما من جهة النهاية، لا من جهة المبدأ. ويلاحظ من الرأيين السابقين أن هنالك تداخلاً بين دلالة القلة والكثرة في العدد عشرة، ونميل إلى قول الرضي بأن الكثير: "ما فوق العشرة"<sup>5</sup>، وذلك منعاً للتداخل بين دلالة القلة والكثرة.

### موقف المحدثين من مقولة القلة والكثرة

على الرغم من الجهد الذي بذله النحاة العرب في توضيح مقولة القلة والكثرة، وما وضعوه من استثناءات لاحتواء ما رأوه في القرآن الكريم، وكلام العرب من ألفاظٍ خرجت على قاعدتهم، كما تبين سابقاً،<sup>6</sup> لم ينل هذا الجهد العلمي رضا نفرٍ من

<sup>1</sup> ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص9.

<sup>2</sup> التنقاري، جمع التفسير في القرآن الكريم دراسة صرفية ونحوية ودلالية، ص55 و56.

<sup>3</sup> سيويه، الكتاب، ج3، ص567.

<sup>4</sup> الحضري، حاشية الحضري، ج2، ص153.

<sup>5</sup> الرضي، شرح الكافية في النحو، ج2، ص191.

<sup>6</sup> ووضع صيغ للقلة مرده إلى أنها تصغر على لفظها، وقد يميزها العدد القليل، وأحياناً يعود إليها الضمير بلفظ الإفراد، وقد يوصف بها المفرد، نحو: ثوب أسمال. واختصاص الجمع بالقلة والكثرة لما له صيغتان قلة وكثرة، أمّا إذا

المحدثين. وأول من أثار المعركة ضدَّ مقولة القلَّة والكثرة هو إبراهيم أنيس - رحمه الله - "إنَّ العربيَّة لتفرَّق بين الجموع فتحل من الصيغ ما يفيد القلَّة، ومنها ما يفيد الكثرة حسب ما يقول النحاة... نرى كلَّ هذا في كتب النحاة، وغرُّ به مرور الشاكِّ في صحَّته، أو مطابقتها للأسلوب العربي، فالقرآن الكريم، مليء بأمثال الآيات: ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ ءَامُونَ﴾ (سبأ: 37). وقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: 228). مما يُبرهن على أن فكرة اختصاص القلَّة بصيغ، لم تكن من الظواهر الملزمة في اللُّغة العربيَّة..."<sup>1</sup>

وقد ضَعَف شوقي ضيف أقوال النحاة قائلاً: بأنَّه لا مرجح يُسوِّغ أن يُقال إنَّها تستعمل تارة استعمالاً حقيقياً، وتارة استعمالاً مجازياً، والقول بأنَّ الألف واللام للاستغراق، وإضافة صيغ القلَّة إلى ما يدلُّ على الكثرة يجعلها دالَّةً عليها، قولٌ ضعيفٌ، وخلاصة رأيه أن جمع التكسير صالحٌ للدلالة الحقيقية على القلَّة والكثرة، مستدلاً بتبادل الصيغ في بعض آيات الذكر الحكيم.<sup>2</sup>

ثم أدلى أبو الفتوح بدلوه فأبان بأنَّ قضية القلَّة والكثرة يمكن هدمها من أساسها مستدلاً بما رآه من تناوُب بين الصيغ في القرآن الكريم.<sup>3</sup> وجاء من بعد هؤلاء شوقي النجار الذي أبدى حيرته من أمرين: قواعد تحدّد لنا القلَّة والكثرة، وواقع لغوي يرفضها. وخرج من هذا التناقض برفض فكرة القلَّة والكثرة معتمداً على أدلَّة منها: إنَّ بالقرآن الكريم ألفاظاً كثيرة من ثلاثة إلى عشرة، والمعدود فيها جمع كثيرة، وعدم وجود صيغتين لكل اسمٍ إحداهما للقلَّة والأخرى للكثرة ينفي الفكرة من أساسها، إذا كان الهدف من التَّقسيم للقلَّة والكثرة تحديد الدلالة بين القليل والكثير، فإنَّه تقسيمٌ

وردت صيغة واحدة، فلاستعمال للقلَّة والكثرة والفيصل هو السياق لمزيد من التفصيل راجع التنقاري، مرجع سابق، ص 55 و56.

<sup>1</sup> أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص 152-154.

<sup>2</sup> ضيف، شوقي، تيسيرات لغوية (القاهرة: دار المعارف، د. ط، 1410هـ/1990م)، ص 62 و63.

<sup>3</sup> أبو الفتوح، علم الصرف دراسة صرفية، ص 150-153.

فاقدٌ للدلالة لأنَّ العددَ أحدَ عشرَ يتساوى مع ألف، والتناوب بين الصيغ اتِّكالاً على القرينة أكبر دليل على ضعف فكرة القلة والكثرة.<sup>1</sup>

### الردُّ على الآراء السابقة

يُلاحظ أنَّ المعارضين أرادوا أن يصلوا إلى هدفهم، وذلك بدم مقولة القلة والكثرة من أساسها، متناسين أنَّ المقولة مبنية على أساسين، وهما:

1- أن تكون للكلمة صيغةٌ خاصَّةٌ بكل جمع من الجمعين، أمَّا إذا لم يكن لها إلا صيغةٌ واحدةٌ، فإنَّها حينئذ تستعمل للقلة والكثرة.<sup>2</sup>

2- أن يكون الاسم ثلاثياً، فإن كان غير ثلاثي فالصيغة صالحة للقلة والكثرة، مثل: مسجد، مساجد. قال تعالى: ﴿... هُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبُيُوتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ (الحج: 40).

وانبثق عن هذين الشرطين شرط ثالثٌ خاصٌّ بجمع القلة، فإذا لحقه التعريف بالألف واللام، أو الإضافة كان صالحاً للكثرة باعتبار الجنس أو الاستغراق.<sup>3</sup> وقد وصف ضيف هذا الشرط أو التعليل بأنه واهٍ. والحقُّ أن هذا الشرط أو التعليل لا غبار عليه، بل يتماشى مع المنهج الوصفي الذي ينادي بمعالجة الظاهرة اللغوية على أساس ارتباطها بالظواهر الأخرى، فتخريج النحاة لتناوب صيغ التكسير أماكنها مع النَّظر إلى قوانين لغوية أخرى مسلكتٌ ينبغي أن يحسب لهم لا عليهم، فاللغة منظومة متلاحمة الأطراف، لو حُصِّت كلُّ ظاهرة فيها بقانون بمنأى عن الظواهر اللغوية الأخرى، لقاد هذا المسلك إلى التناقض والاضطراب. والنحاة قرروا أن دخول (الـ) على الكلمة يفيد الاستغراق، وهذا القانون نفسه طبَّقه على صيغ القلة عند اقتراحها بـ(ألـ)، فأين هذا الوهن الذي وصف به ضيف تخريج النحاة؟

<sup>1</sup> النجار، شوقي، مشكلات لغوية (جدَّة: مطبوعات تهامة، ط1، 1404هـ/1984م)، ص123-130.

<sup>2</sup> الصبان، حاشية الصبان، ج4، ص120 و121.

<sup>3</sup> انظر التنقاري، جمع التكسير في القرآن الكريم، ص63.

نتقل إلى قول المحدثين بأن صيغ القلة ينوب بعضها عن بعض في الذكر الحكيم، وكلام العرب، وهو قولٌ غير منكر، ولكنه لم يغِبْ عن ذهن الثَّحاة، بل أشاروا إليه صراحة. أضفْ إلى ذلك أن هذا التناوب أو التَّعاقب لا يُعدُّ خروجاً عن سنن اللُّغة العربيَّة التي تَحْفَلُ بالمجاز، بل يُعدُّ المجاز وسيلةً من وسائل تنمية وإثراء اللُّغة العربيَّة.<sup>1</sup> وكل ما ذكره من ألفاظ وردت في القرآن الكريم وكلام العرب يمكن أن تُوجَّه توجيهاً مقبولاً يقبله العقل والمنطق، وقوانين اللُّغة العربيَّة.

أمَّا ما ذهب إليه النجار بأن التَّقسيم إلى قلة وكثرة يفترق للدلالة، لأنه يساوي بين العددين أحد عشر وألف مثلاً،<sup>2</sup> فهو قول يتنافى مع قانون الخفة الذي تمنح إليه جميع اللُّغات، فالجنوح إلى المستخف، والعدول عن المستقل - على حدِّ عبارة ابن جني - أصلٌ من الأصول.<sup>3</sup> وعلى الخفة والاختصار بُني باب الجمع، والأعداد غير متناهية، فمن المستحيل أن نخصَّ كلَّ عددٍ بدلالة معيَّنة، وهذا ما حمل النحاة على الفصل بين القليل والكثير بصيغتين، وصنَّعُهم هذا ينسجم مع قانون الخفة والاختصار. ولا أدري لِمَ أنكر النجار دور السِّياق والقرائن في التَّمييز بين الأشكال اللُّغويَّة؟<sup>4</sup> علماً بأن المبنى الصرفيِّ الواحد يصلح لأكثر من معنى، ولكن الذي يُضيق مدى هذا الاتِّساع هو استخدام القرائن الموجودة في النصِّ، فبواسطتها نستطيع الوصول إلى المعنى المقصود.<sup>5</sup>

ونستطيع اعتماداً على ما سبق، أن نجهر بالقول إنَّ هناك جمعَ قلة وجمع كثرة، وأنَّ جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة، وأنَّ جمع الكثرة يبدأ بعد العشرة، وأنَّ استعمال أحدهما مكان الآخر إذا كان للكلمة جمع قلة، وجمع كثرة هو من قبيل المجاز.

<sup>1</sup> تناول الباحث ظاهرة الاستغناء أو التناوب في بحث نُشر له من قبل.

<sup>2</sup> انظر التنقاري، جمع التكسير في القرآن الكريم، ص 65.

<sup>3</sup> ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 162.

<sup>4</sup> النجار، مشكلات لغوية، ص 124.

<sup>5</sup> حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 191.

## خاتمة

لقد وُفقَّ النحاة فيما ذهبوا إليه من تقسيم الاسم إلى مفرد، ومثنى، وجمع، فالتثنية والجمع جاءا وفق سنن اللغات التي تهدف إلى الاختصار، والتثنية مرحلة سابقة للجمع وهي ضرورية، ولها ظهور بارز في العربية. وقد توصل البحث إلى نتائج منها:

- 1- سلامة منهج القدامى في تقسيم الاسم من حيث العدد إلى مفرد، ومثنى، وجمع.
- 2- وجود المثنى في العربية دليل على رقيها لاعلى انحطاطها كما زعم المستشرقون.
- 3- صلاحية الجمع السالم بنوعيه للقليل والكثير وفقاً للسياق الذي يرد فيه.

## References:

## المراجع:

- Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf, *Tafsīr al-Baḥr al-Muḥīṭ*, Majmū'at min al-Muḥaqqiqīn (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah,, 1st edition 1413/1993).
- Abū al-Futūḥ, Muḥammad Abū al-Futūḥ, *Ilm al-Ṣarf* (Cairo: Dār al-Ma'ārif, 1406/1986).
- Al-Ḥamlāwī, Aḥmad, *Shadhā al-'Arf fi Fann al-Ṣarf*, ed. Mustafā 'Abd al-Azīz (Cairo: no publisher information, 1418/1998)
- Al-Badī'ī, Yūsuf, *al-Ṣubḥ al-Munbī an Haithiyyat al-Mutanabbi'*, ed. Mustafā al-Saqā, Muḥammad al-Shaṭā and 'Abduh Ziyādah (Cairo: Dār al-Ma'ārif, 3rd edition, 1414/1994).
- Al-Baghdadī, 'Abd al-Qādir bin 'Umar, *Khizānat al-Adab wa Lubb Lubāb Lisān al-'Arab*, ed. 'Abd al-Salām Hārūn (Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1st edition, 1403/1983).
- Al-Bukhārī, Muḥammad bin Ismā'īl, *al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ (Ṣaḥīḥ al-Bukhārī)*, ed. Mustafā Dīb al-Bughā (Beirut: Dār Ibnu Kathīr, 3<sup>rd</sup> edition, 1987).
- Al-Jurjanī, 'Abd al-Qādir Abū 'Alī al-Ḥasan bin Aḥmad, *al-Muqtaṣid fī Sharḥ al-Īdāḥ*, ed. Kāzīm Baḥr al-Marjān (Baghdad: Wizārat al-Thaqāfah, 1402/1982).
- Al-Khuḍarī, Muḥammad al-Dimyāṭī al-Shāfi'ī, *Hāshiyat al-Khuḍarī 'alā Sharḥ Ibn 'Aqīl 'alā Alfīyyat Ibn Mālik* (Cairo: Maṭba'at al-Ḥalabī, 1359/1940).
- Al-Mubarrid, Abū al-'Abbas Muḥammad bin Yazīd, *al-Kāmil fī al-Lughah wa al-Adab wa al-Naḥw wa al-Taṣrīf*, ed. Muḥammad Abū al-Faḍl and al-Sayyid Shaḥḥātah (Cairo: Dār Nahḍat Miṣr, no date),.
- Al-Muḥibbī, Muḥammad Amīn Faḍl Allāh, *Janā al-Jannatayn fī Tamyīz Naw'ay al-Muthannayayn* (Beirut: Dār al-Āfāq al-Jadīdah, 1<sup>st</sup> edition, 1401/1981).
- Al-Najjār, Shawqī, *Mushkilāt Lughawiyyah* (Jeddah: Matbū'āt Tihāmah, 1<sup>st</sup> edition, 1404/1984).
- Al-Ṣabbān, Muḥammad bin Alī, *Hāshiyat al-Ṣabbān 'alā al-Ashmūnī li Alfīyyat Ibn Mālik* (Beirut: Dār al-Fikr, 1374/1900).

- Al-Raḍī al-Istarabādī, Muḥammad al-Ḥasan, *Sharḥ Shafīyat Ibn al-Ḥājib*, ed. Muḥammad Nūr, Muḥammad al-Zafzāf and Muḥammad Muḥyī al-Dīn (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1402/1982).
- Al-Suyūfī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān, *Ham‘ al-Hawāmi‘ fī Sharḥ Jam‘ al-Jawāmi‘*, ed. Aḥmad Shams al-Dīn (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1st edition, 1418/1998).
- Al-Zawzanī, Abū ‘Abd Allāh al-Husayn, *Min Sa‘at al-‘Arabiyyah* (Beirut: Dār al-Jīl, 1<sup>st</sup> edition, 1414/1994).
- Al-Zawzanī, Abū ‘Abd Allāh al-Husayn, *Sharḥ al-Mu‘allaqāt al-Sab‘* (Beirut: Maktabat al-Ma‘ārif, 1400/1980).
- Anīs, Ibrāhīm, *Min Asrār al-Lughah al-‘Arabiyyah* (Cairo: al-Anjilū al-Miṣriyyah, 2<sup>nd</sup> edition, 1405/1985).
- Bergsträsser, Gotthelf, *al-Taṭawwur al-Naḥwī li al-Lughah al-‘Arabiyyah*, translation: Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb (Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1402/1982).
- Brockelmann, Carl, *Fiqh al-Lughāt al-Sāmiyyah*, translation: Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb (Riyadh: Jāmiat al-Riyāḍ, 1397/1977).
- Eltिंगari, Salih Maḥgoub Mohamed, "Jam‘ al-Taksīr fī al-Qur‘ān al-Karīm: Dirāsah Ṣarfiyyah wa Naḥwiyyah wa Dilāliyyah", unpublished Ph. D thesis, IUM, 2003.
- Ḥasan, ‘Abbās, *al-Naḥw al-Wāfī* (Cairo: Dār al-Ma‘ārif, 4<sup>th</sup> edition, 1392/1973).
- Ḥassān, Tamām, *Manāḥij al-Baḥth fī al-Lughah* (Cairo: Anjilū al-Miṣriyyah, 1410/1990).
- Ibn al-Anbārī, Kamāl al-Dīn Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad bin Abī Sa‘īd, *Asrār al-‘Arabiyyah*, ed. Muḥammad Bahjat al-Bayṭār (Damascus: al-Majma‘ al-‘Ilmī, no date).
- Ibn al-Anbārī, Kamāl al-Dīn Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad bin Abī Sa‘īd, *al-Bulghah fī al-Farq bayna al-Mudhakkar wa al-Mu‘annath*, ed. Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb (Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyyah, 1398/1970).
- Ibn al-Qaṭṭā‘, Abū al-Qāsim ‘Alī bin Ja‘far al-Sa‘dī, *Kitāb al-Af‘āl* (Beirut: ‘Alam al-Kutub, 1<sup>st</sup> edition, 1403/1983).
- Ibn al-Shajarī, Abū al-Sa‘ādat Hibat Allāh al-Ḥasanī, *Amālī*, ed. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanājī (Cairo: Maktabat al-Khanjī, 1413/1992).
- Ibn Hishām, Abū Muḥammad ‘Abd Allāh Jamāl al-Dīn al-Anṣārī, *Qatar al-Nadā wa Ball al-Ṣadā*, ed. Ṭāhā Muḥammad al-Zaynī & Muḥammad ‘Abd al-Mun‘im Khafājī (Cairo: Dār al-Sha‘b, no date).
- Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ ‘Uthmān, *al-Khaṣā‘iṣ*, ed. Muḥammad ‘Alī al-Najjār (Cairo: Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1372/1952).
- Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Muḥammad bin Mālik, *Sharḥ al-Kāfiyyah al-Shāfiyyah*, ed. ‘Alī Muḥammad Muawwad & Ādil Aḥmad (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1st edition, 1420/2000).
- Ibn ‘Aqīl, Bahā’ al-Dīn ‘Abd Allāh, *Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alā Alfīyyat Ibn Mālik* (Beirut: Dār al-Fikr, 1414/1994).
- Ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī bin Mu‘min, *al-Muqarrab*, ed. Aḥmad ‘Abd al-Sattār al-Jubbūrī, ‘Abd (Baghdad: Maṭba‘at al-‘Ānī, 1388/1971).
- Ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī bin Mu‘min, *Ilal al-Tathniyyah*, ed. Ṣubḥ al-Tamīmī (Cairo: Maktabat al-Thaqāfah al-Dīniyyah, 1413/1992).
- Ibn Sayyidah, Abū al-Ḥasan ‘Alī bin Ismā‘īl, *al-Mukhaṣṣiṣ* (Cairo: al-Maṭba‘ah al-

- Amīriyyah bi Būlāq, 1321/1904).
- Ibn Ya‘īsh, Muwaffaq al-Dīn Ya‘īsh bin Alī, *Sharḥ al-Mufaṣṣal* (Cairo: al-Maṭba‘ah al-Muniriyyah, no date).
- Kāmil, Zayn, *Zāhirat al-Istighnā’ fī Qaḍāyā al-Naḥw wa al-Ṣarf* (Alexandria: Dār al-Ma‘rifah al-Jāmi‘iyyah, 1416/1996).
- Muḥammad, ‘Abd al-Jawād, *Dirāsah Balāghiyyah fī al-Saj’ wa al-Fāsilah al-Qur’āniyyah* (Cairo: Dār al-Arqam, 1413/1993).
- Muḥammad, ‘Abd al-Raḥmān, "Jam‘ al-Mudhakkar al-Sālim", *Majallat Buhūth Lughawiyyah wa Adabiyyah*, Umm al-Qura University, issue no. 7, 1406/1986.
- Mustafā, Ibrāhīm, *Ihyā’ al-Naḥw* (Cairo: Dār al-Kitāb al-Islāmī, 1412/1992).
- ‘Abbādah, Muḥammad Ibrāhīm, *Asma’ al-Jumū‘ fī al-Qur’ān* (Alexandria: Mansha‘āt al-Ma‘ārif, 1408/1988).
- Ḍayf, Shawqī, *Taysīrāt Lughawiyyah* (Cairo: Dār al-Ma‘ārif, 1410/1990).
- Rafīq, Bākīzah, *al-Jumū‘ fī al-Lughah al-‘Arabiyyah ma‘a ba‘ḍ al-Muqāranāt al-Sāmiyyah* (Baghdad: al-Adīb al-Baghdādiyyah, no date).
- Stbawayh, Abū Bishr ‘Amr bin ‘Uthmān bin Qunbur, *al-Kitāb*, ed. ‘Abd al-Salām Hārūn (Cairo: Maktabat al-Khānjī, 2nd edition, 1402/1982).
- Shāhīn, ‘Abd al-Ṣabūr, *al-Manhaj al-Ṣawī li al-Binyah al-‘Arabiyyah: Ru’yah Jadīdah fī al-Ṣarf al-‘Arabī* (Beirut: Muassasat al-Risālah, 1400/1980).
- Ṭaḥḥān, Raymūn, *al-Alsinah al-‘Arabiyyah* (Beirut: Dār al-Kitāb al-Lubnānī, 1401/1981).
- Yāqūt, Aḥmad Sulaymān, *‘Ilm al-Lughah al-Taḳābulī: Dirāsah Taṭbīqiyyah* (Alexandria: Dār al-Ma‘rifah al-Jāmi‘iyyah, 1409/1989).